

توقعاً أن تواصل مجريات الحركة الأيام المقبلة الوتيرة ذاتها

اقتصاديان :شح السيولة وغياب كبار الصناع .. عنوان البورصة للأسبوع المنصرم

السوق شهد زيادة في التركيز على الأسهم ذات القيمة الرأسمالية الكبيرة

■ **الهاجري :منوال الأداء،لم يتغير عما كان عليه منذ شهر رمضان الماضي**

■ **التباين كان السمة الأبرز في التعاملات لافتقاد عوامل مساندة في مقدمتها الغياب من اللاعبين الرئيسيين**



البورصة انقلت الأسبوع الماضي على تباين المؤشرات

■ **الشخص : البورصة شهدت منحنيات متنوعة أبرزها ما يتعلق بالقيمة النقدية المتداولة**

■ **من السمات التي بدت واضحة العزوف عن عمليات الشراء من غالبية المتعاملين الأفراد**

اعتماد بياناتها المالية عن فترة الربع الثاني من العام 2016 التي تراجعت 34 في المئة مقارنة مع 2015.

يذكر أن سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» أغلق تداولاته أمس الخميس على انخفاض المؤشرات الرئيسية الثلاثة بمقدار 174 نقطة للسعري ليصل إلى مستوى 5471 نقاط و 1341 للوزني و 243 نقطة للكويت 15.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق 442 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 47.4 مليون سهم تمت عبر 1344 صفقة «الدولار الأمريكي يساوي 0.301 دينار كويتي».

وكانت أسهم شركات «وطنية» و«بيان» و«التجارية» و«نور» و«صوك» الأكثر تداولاً في حين جاءت أسهم شركات «صفوان» و«كشرزيوني» و«وشاق» و«إيكاروس» و«العمال» الأكثر ارتفاعاً.

أسهم شركات «صفوان» و«كبير للترزيوني» و«وشاق» و«إيكاروس» لاقت رواجاً لترتفع على خلاف شركات «صراخ» و«ياكو» و«العبد» و«فيونشر كيد» التي شهدت انخفاضاً.

وشهدت مجريات حركة الأداء العام خلال ساعات الجلسة نشاط 26 شركة شهدت ارتفاعاً مقابل 38 شركة شهدت انخفاضات من أصل 113 شركات تمت المتاجرة بها.

وبالنظر إلى إجمالي حركة مكونات مؤشر أسهم «كويت 15» تجد أنها استحوذت على 4ر1 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت المليون دينار تمت عبر 206 صفقة نقدية ليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 816.21 نقطة.

وكان لأخبار العديد من الشركات أثر واضح في اتخاذ قرارات المتعاملين في الدخول بآوامر الشراء أو البيع جراء هذه التطورات منها ما ذكرته شركة «نور» للاستثمار المالي حول

واقاد بأن مسار السوق «كان يدور خلال الأسبوع في تلك نصف رمضان الماضي من حيث ابتعاد كبرى المجموعات الاستثمارية عن أوامر الشراء أو البيع لتترك المجال أمام فئة المضاربين الذين رأوا الكثير منهم فرصاً في شركات تعدت مستوياتها السعرية ليحصدوا ما تيسر لهم.

وأسف الهاجري أن التباين كان السمة الأبرز في تعاملات السوق «الذي افتقد عوامل مساندة في مقدمتها غياب شبه المتعد أحياناً للكثير من اللاعبين الرئيسيين ما يفسر بطريقة جلية حال السوق أثناء إبرام الصفقات الكبيرة وما يمر به الآن لاسيما مع قلة الأخبار الإيجابية للكثير من الشركات».

انتهاء المهلة القانونية لإعلانات الشركات.

وذكر أن السوق استمر في متابعة المحفزات الرئيسية ومنها صفقة الشركة الكويتية للأغذية «أمريكانا» علاوة على الشائعات حول أحد أهم المجموعات التي تعمل في القطاع النحلي فضلاً عن انشغال السوق بموضوع قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن إيقاف تداول المشتقات المالية في السوق.

وأوضح أنه على الصعيد المهني اهتم المختصون بالتحضير لمخطومة جديدة للتداول بين شركات الوساطة والكويتية للمقاصة وشركة بورصة الكويت برعاية هيئة أسواق المال.

من جهته قال المحلل المالي حمد

أن السوق شهد منحنيات متنوعة أبرزها ما يتعلق بالقيمة النقدية المتداولة مشيراً إلى أن متوسط التداول كان 7ر2 مليون دينار يومياً وهو نفس المعدل تقريباً خلال الشهر الجاري ما أدى إلى الضغط على أحجام التداول العامة للسوق.

وأضاف الشخص أن من السمات التي بدت واضحة في محصلة الأداء الأسبوعي العزوف عن عمليات الشراء من غالبية المتعاملين الأفراد وغيرهم من بعض المحافظ والصناديق.

وأشار إلى أن هذا الأمر أضعف مسار السوق علاوة على إيقاف 24 شركة لم تعلن عن بياناتها المالية نصف السنوية رغم تقلص ذلك العدد تدريجياً مع اقتراب

في أسبوع متباين في أداء البورصة تارجحت خلاله صعوداً وهبوطاً ، وانتهت تعاملاتها في أغلب الجلسات على تباين مؤشرات الرئيسية، وفي محاولة لفهم ما يدور داخل البورصة قدم الكثير من المحللين الاقتصاديين تحليلاتهم الاقتصادية فعرّض بعضهم التباين في مؤشراتنا إلى شح السيولة وغياب كبار صناع السوق ، ورأي آخرون أن منوال أداء البورصة لم يتغير عما كان عليه منذ شهر رمضان الماضي من حيث ابتعاد كبرى المجموعات الاستثمارية عن أوامر الشراء أو البيع لتترك المجال أمام فئة المضاربين الذين رأى الكثير منهم فرصاً في شركات تعدت مستوياتها السعرية ليحصدوا ما تيسر لهم.

على صعيد متصل قال اقتصاديان كويتيان إن تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» مرت بمشغرات عدة خلال الأسبوع شملت شحا في السيولة وغياباً لكبار الصناع

في أسبوع متباين في أداء البورصة تارجحت خلاله صعوداً وهبوطاً ، وانتهت تعاملاتها في أغلب الجلسات على تباين مؤشرات الرئيسية، وفي محاولة لفهم ما يدور داخل البورصة قدم الكثير من المحللين الاقتصاديين تحليلاتهم الاقتصادية فعرّض بعضهم التباين في مؤشراتنا إلى شح السيولة وغياب كبار صناع السوق ، ورأي آخرون أن منوال أداء البورصة لم يتغير عما كان عليه منذ شهر رمضان الماضي من حيث ابتعاد كبرى المجموعات الاستثمارية عن أوامر الشراء أو البيع لتترك المجال أمام فئة المضاربين الذين رأى الكثير منهم فرصاً في شركات تعدت مستوياتها السعرية ليحصدوا ما تيسر لهم.

على صعيد متصل قال اقتصاديان كويتيان إن تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» مرت بمشغرات عدة خلال الأسبوع شملت شحا في السيولة وغياباً لكبار الصناع

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع 17 سنتاً ليصبح 43.91 دولاراً



النفط الكويتي يرتفع

سعر لها في خمسة أسابيع وذلك بعد أن أظهرت بيانات بأن اسدادات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة قد تراجعت خلال الأسبوع الماضي، وارتفعت العقود الأجلة للنفط الخام تسليم سبتمبر المقبل بنسبة 0.52 في المئة لتصل إلى 46.82 دولاراً للبرميل فيما ارتفع سعر مزيج خام (برنت) لشهر أكتوبر بنسبة 1.12 في المئة ليتم التداول به عند 49.78 دولاراً للبرميل.

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي بنحو 17 سنتاً في تداولات أمس الأول الأربعاء ليصل إلى 43.91 دولار للبرميل مقارنة بـ43.74 دولار للبرميل الثلاثاء الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية (الدولار الأمريكي يساوي 0.301 دينار كويتي).

استقرت أسعار النفط الخام بالارتفاع في الأسواق العالمية أمس الأول الأربعاء مسجلة أعلى

سعر سلة خامات «أوبك» يرتفع إلى 45.034 دولاراً للبرميل

أعلنت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أمس الخميس أن سعر سلة خاماتها الـ 14 ارتفع أمس الأربعاء بواقع 31 سنتاً ليسقط عند 45.034 دولار للبرميل مقابل 45.03 دولار للبرميل الثلاثاء الماضي. وذكرت نشرة وكالة أنباء (أوبك) أن المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي كان 49.64 دولار للبرميل، وتضم سلة (أوبك) التي تعد مرجحاً في مستوى سياسة الإنتاج خام (صخاري) الجزائري والإيراني الثقيل و(البصرة) العراقي وخام التصدير الكويتي و(السدر) الليبي و(بوني) النيجيري والخام البحري القطري والخام

أعلنت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أمس الخميس أن سعر سلة خاماتها الـ 14 ارتفع أمس الأربعاء بواقع 31 سنتاً ليسقط عند 45.034 دولار للبرميل مقابل 45.03 دولار للبرميل الثلاثاء الماضي. وذكرت نشرة وكالة أنباء (أوبك) أن المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي كان 49.64 دولار للبرميل، وتضم سلة (أوبك) التي تعد مرجحاً في مستوى سياسة الإنتاج خام (صخاري) الجزائري والإيراني الثقيل و(البصرة) العراقي وخام التصدير الكويتي و(السدر) الليبي و(بوني) النيجيري والخام البحري القطري والخام

مسؤول: 18.3 مليار دولار حجم الاستثمار الكويتي في ألمانيا

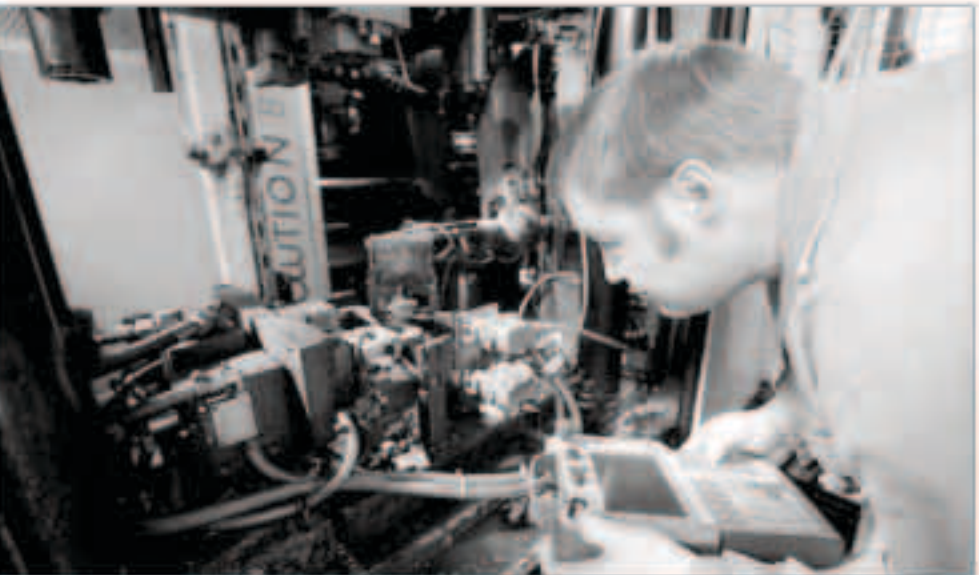
قال سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الكويت، إن حجم الاستثمارات الكويتية في ألمانيا بلغ 18.3 مليار دولار، مما يثبت قوة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، حسبما أوردت «كونا».

وأضاف السفير كيارل بيرغتر، في مؤتمر صحفي عقده بمناسبة تعيينه سفيراً لألمانيا في الكويت، أن بلاده تحفل بالمرتبعة السادسة في حجم التبادل التجاري مع الكويت.

وعلى صعيد إقبال المواطنين الكويتيين على زيارة ألمانيا، أشار بيرغتر، وفقاً لـ«كونا»، إلى أن الإحصائيات لهذا العام سجلت ارتفاعاً قدره 4 أضعاف في أعداد المتقدمين للحصول على تأشيرة زيارة لألمانيا، لافتاً إلى أن سفارة بلاده تصدر نحو 60 ألف تأشيرة سنوياً للمواطنين والمقيمين.

وحول التعاون في المجال الصحي، ذكر السفير بيرغتر، أن هناك خطة لجلب الخبرة الطبية الألمانية إلى الكويت، لافتاً إلى العمل على استيضاح الصورة حول الإجراءات القانونية المتعلقة بإبرام العقود مع الأطباء والمختصين الطبيين، طبقاً لـ«كونا».

وأضاف حسبما نشرت «كونا»، أن هناك مساعي قائمة حالياً بين الحكومة الكويتية وجامعة مئشن الألمانية – ثالث أفضل جامعة في ألمانيا – لافتتاح فرع لها في الكويت.



18.3 مليار دولار حجم الاستثمار الكويتي في ألمانيا

اليابان: انخفاض الفائض التجاري مع الكويت للشهر 14 على التوالي

تراجعا بنسبة 39.8 في المئة ليصل إلى 120 مليون دولار.

وذكرت أن الفائض التجاري لمنطقة الشرق الأوسط مع اليابان انخفض أيضاً في الشهر الماضي بنسبة 45.5 في المئة ليصل إلى 6.3 مليار دولار في حين بلغت نسبة الصادرات اليابانية للمنطقة 41.3 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2015.

والواردات فإن الكويت حافظت على الفائض التجاري بين البلدين لمدة ثماني سنوات وستة أشهر على التوالي.

وأضافت أن إجمالي حجم صادرات الكويت إلى اليابان انخفض على أساس سنوي بنسبة 41.9 في المئة ليصل إلى 4ر33 مليار ين (334 مليون دولار) ما يشكل تراجعاً للشهر الـ 14 على التوالي كما شهدت واردات الكويت من اليابان

أعلنت وزارة المالية اليابانية أمس الخميس تراجع الفائض التجاري مع الكويت بنسبة 43.0 في المئة في شهر يوليو الماضي على أساس سنوي وذلك للشهر الـ 14 على التوالي ليصل إلى 21.3 مليار ين ياباني (214 مليون دولار).

وقالت الوزارة في تقريره أنه على الرغم من انخفاض الفائض التجاري